



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: [info@vob.org](mailto:info@vob.org)

Web Site: [www.vob.org](http://www.vob.org)

العدد 473، يونيو 2022، ذو القعدة 1443 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

## شعب البحرين يتصدى للإعدام والتطبيع والانتخابات الخليفية

\* في 25 مايو أصدر سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم بياناً حاسماً سيساهم في إفشال المشروع الخلفي الانتخابي. وفي ما يلي نصه: تتنازل الشعوب عن حقها السياسي -وسائر حقوقها الأخرى- للحكومات جريمة كبرى فيها فساد الطرفين.



الرأي الصحيح الذي لا ينبغي المراء فيه هو إمّا انتخابات فيها حل لمشكلات الشعب، وإمّا لا مشاركة شعبية تزيد من طغيان الحكم واستبداده. ولكن الباحثين عن المال والمنصب لا يعيرون الحق سمعاً، ولا كوارث الشعوب همّاً. الكلام عن الانتخابات يزيد لدى الشعوب من حضور حق الشهداء والسجناء المعتدبين عليها، ويثير غيرتها على دينها وكرامتها، ويشدد من تمسكها بحقها في الحرية والكرامة. ومدحش جداً أن يتحوّل إلى فرصة استغفالي واستحمار من الحكومات للشعوب، وتكريس للديكتاتورية باسم الديمقراطية، فانتبهوا، انتبهوا. عيسى أحمد قاسم، ٢٥ مايو ٢٠٢٢ م

\* في يوم الأحد 14 مايو أعدمّت السلطات السعودية معتقل الرأي محمد خضر العوامي (من أهالي القطيف) بقطع رأسه، وكذلك المعتقل السياسي حسين آل بو عبد الله بقطع رأسه ثم التخلّص من جثمانه في مكان مجهول.



وكان الشهيدان من المعتقلين السياسيين الذين سجنوا بسبب مشاركتهم في الحراك السلمي بالمنطقة الشرقية. وأكد بيان وزارة الداخلية بالإعدامين، مشيراً إلى أن المعتقلين "قتلوا تعزيراً حسب ادعائه لـ"اشتراكهما في خلية إرهابية والإخلال بالأمن وإشاعة الفوضى وإحداث أعمال شغب واستهداف رجال الأمن بالقتل وإتلاف الممتلكات العامة وجعل منزلهما مستودعاً للأسلحة ومفجرات في الشرقية"، وهي تهم جاهزة عند كلّ جريمة جديدة تقترفها السلطات تحسفاً وظلماً بحق أبناء الحراك السلمي في القطيف. وفي اليوم نفسه أعدمّت السلطات المعتقل اليمني محمد عبد الباسط المعلمي بتهمة الانتماء إلى جماعة أنصار الله التي يقودها السيد عبد الملك الحوثي.



\* في 24 مايو أطلقت منظمة العفو الدولية حملة تطالب بإلغاء حكم سعودي بإعدام شابين بحرينيين (جعفر سلطان وصادق ثامر) وإعادة محاكمتهم وفقاً للمعايير الدولية وكذلك التحقيق في مزاعم تعذيبها. وقد وجهت في هذا السياق رسالة مفتوحة إلى ملك السعودية. وقد صدر الحكم في وقت زادت فيه السعودية من وتيرة الإعدامات وقد أقدمت مؤخراً على تنفيذ حملة إعدام جماعية طالت أكثر



من 80 شخصاً من بينهم 41 من أبناء المحافظة الشرقية. حكمت عليهما المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية بالإعدام (القتل تعزيراً) بتاريخ 7 أكتوبر 2021، وفي 11 يناير 2022، أيدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام، وأخيراً أيدت المحكمة العليا السعودية التي تعتبر قراراتها نهائية حكم إعدامهما الذي بات وشيكاً.

بضع قضايا كانت مثار اهتمام المواطنين في البحرين والمنطقة خلال الشهر الماضي، حظيت بتعليقات من جهة الإعلاميين والباحثين، ومواقف من ناحية النشطاء ذوي الارتباط بديناميكية السياسات المحلية والإقليمية. وكان من هذه القضايا ثلاث: أولها تصاعد وتيرة الإعدامات في السعودية، وتأكيد حكم بإعدام مواطنين بحرينيين لم يرتكبوا جرماً يستحق تلك العقوبة، وثانيها، تصاعد وتيرة التطبيع مع الاحتلال، مع استمرار جرائمه التي بلغت حد الوقاحة باغتيال إعلامية بارزة في وضوح النهار في ظل صمت دولي وإقليمي رهيب. وثالثها: الاستعداد الخلفي لإجراء انتخابات صورية تعتبر تكراراً للانتخابات سابقة لم تساهم سوى في زيادة التوتر المحلي وتعميق الإصرار على ضرورة تحقيق تغيير سياسي في البلاد بعد عقود من الاحتقان السياسي والمآسي الإنسانية. ونود التسليط على القضايا الثلاث بشكل موجز:

الأولى: في السنوات الأخيرة زاد إيمان النظام السعودي في مجال قطع رقاب الأدميين لأتفه الأسباب، بدون مقدمات أو مبررات أو محاكمات تتوفر فيها العدالة والإنصاف ومعايير المحاكمة العادلة. ففي شهر مارس أدمت السلطة 81 مواطناً في يوم واحد، نصفهم من المنطقة الشرقية. ولم تحدث ردة فعل فاعلة من دول "العالم الحر". وجاءت الأزمة الأوكرانية لتساهم في تقوية موقف السعودية وحليفاتها بعد ارتفاع أسعار النفط. واتخذ الغربيون هذه الأزمة ذريعة لمسايرة السعودية والتعاضى عن جرائمها بحق المواطنين والمنطقة ودورها في حرب اليمن وما أحدثته من دمار مادي وبشري. فعلى صعيد تلك الحرب كان هناك اعتقاد بان إكمال سبع سنوات من العدوان العبثي وفشل السعودية والامارات والخلفيين في تحقيق انتصار حقيقي، سيوفر للغربيين ذريعة للضغط على المعتدلين لانهاء عدوانهم على اليمن الذي دفع شعبه تمناً باهضاً لصمت العالم. الواضح ان الدول الغربية التي شاركت السعودية في العدوان ما تزال مترددة في الضغط من اجل إيقاف العدوان، ولم تطرح مبادرات جادة في هذا الاتجاه. كما ان تصديها للسياسات السعودية والاماراتية الإقليمية هامشي وغير ذي أثر. ويساهم الإعلام الغربي في تهميش العدوان على اليمن وأثاره الكارثية خصوصاً المجاعة التي يعاني منها شعبه. صحيح ان هذا الإعلام تحرك في فترة ما لإبراز العدوان وأثاره، ولكنه تراجع في العامين الأخيرين، برغم استمرار ذلك العدوان، وتمادي المعتدلين في موقفهم. والأنكى من ذلك ان قضايا الحرية وحقوق الانسان في المنطقة تم دفعها الى أسفل اهتمامات العالم الغربي ومنظّماته السياسية والحقوقية. ومن العار استمرار الصمت على الممارسات السعودية من عدوان على اليمن واعتقال المعارضين وإعدام الأبرياء، ولقد أصبح واضحاً ان هذا الموقف أصبح عامل تشجيع للاستبداد والقمع والتخلف والعدوان، بدلا من ان يساهم في التغيير المنشود. وفي الشهر الماضي وجهت منظمة هيومن رايتس ووج نداء لدول الاتحاد الأوروبي لإدراج حقوق الانسان في دول الخليج على طاولة المفاوضات الجارية حالياً بين الطرفين. وما إصدار حكم الإعدام مؤخرًا بحق اثنين من البحرينيين الأبرياء الا مصداقاً للانتهاكات الفظيعة التي لا تحترم كرامة الانسان او حياته. فالشبابان جعفر سلطان وصادق ثامر لم يرتكبا من الجرم ما يستدعي قطع رقبتيهما بحد السيف، ولذلك هناك مسؤولية أخلاقية وإنسانية على العالم للتدخل لمنع تنفيذ ذلك الحكم الجائر الذي تواطأ الخليفيون مع السعوديين لإصداره.

الثانية: ان دخول "إسرائيل" منطقة الخليج بعد التطبيع الاماراتي والخليفي معها ساهم في تشجيع الاستبداد وانتهاك حقوق الانسان. إنه ليس دخولا دبلوماسياً محضاً، بل ينطوي على أبعاد أمنية وسياسية غير مسبوقه. فقد بدأ جهاز الموساد عمله في المنطقة خصوصاً في البحرين التي قال اعترف أفراد عصابتها الحاكمة (عبد الله آل خليفة، وكيل وزارة الخارجية) بوجوده علناً.

البقية على صفحة 8



في يوم عيد الفطر المبارك (3 مايو 2022) قام ذوو الشهداء بزيارة قبورهم كما جرت العادة. لقد كان لافتاً الحضور الحاشد لزيارة شهداء البحرين، الأمر الذي يؤكد دورهم في إبقاء شعلة الثورة مشتعلة. نتمنى أن يستمر هذا الحضور عند الشهداء خاصة في ذكرى استشهادهم تقديراً لعظيم عطائهم



في يوم عيد الفطر المبارك (3 مايو 2022) قام أفراد الجالية البحرانية في مدينة قم المقدسة بزيارة قبور الشهداء البحرينيين بمقبرة "بهشت معصومة" بمدينة قم، وهي عادة سنوية تهدف لإبقاء ذكرى الشهداء حية في النفوس.

## دخل السجن معافى وخرج معصوباً بالحديد

في يوم الخميس 12 مايو قام كل من الاستاذ علي مهنا والحاج عبد الهادي مشيمع، والد الشهيد علي عبد الهادي مشيمع بزيارة الشاب أحمد جابر بعد الإفراج عنه. ونتيجة التعذيب وإساءة المعاملة أصيب بداء "السل" في سجن جو المركزي. وكان طوال وجوده في المستشفى لمدة سنتين يوماً، مقيداً بالأغلال والسلاسل في السرير، ولا تُنزع من اليدين إلا عند الذهاب إلى دورة المياه، ويتم إبقاء الرجلين مقيدتين، ولم يحصل على تعامل إنساني برغم أنه يحمل تقويمًا حديدياً لتثبيت الرأس، ولم يرافراً لجسمه النحيل لتخفيف أثقال السلاسل والأصفاذ. ويعتبر علي مشيمع أول شهداء الثورة حيث قتله الخليفيون بالرصاص الحي في اليوم الأول من اندلاعها في 14 فبراير 2011، وكان دمه وفوداً لها. وهناك العشرات من الشباب البحراني الذي اعتقل وهو في وافر الصحة، وخرج مبتلى بشتى الأمراض.



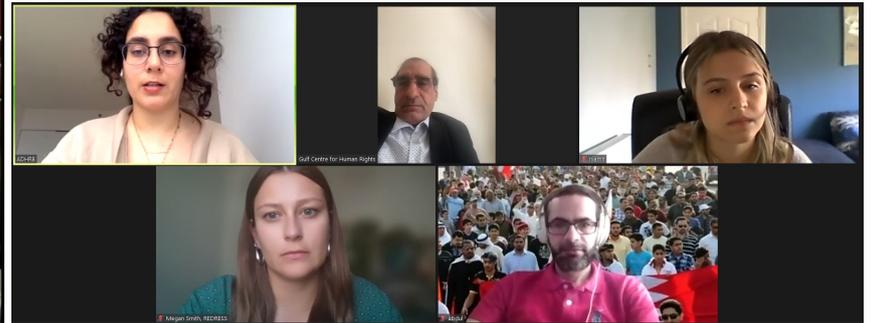
## حماية المدافعين عن حقوق الانسان وسجناء الرأي

في يوم الجمعة 13 مايو عقدت منظمة "علماء في خطر" ندوة بعنوان "حماية المدافعين عن حقوق الانسان وسجناء الرأي في البحرين"، وذلك من على منصة جامعة نوتنغهام، بمشاركة طلاب من الجامعة. ويقوم هؤلاء بحملة تطلب باطلاق سراح الدكتور عبد الجليل السنكيس، استاذ الهندسة الميكانيكية المعتقل منذ مارس 2011 لمشاركته في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية. وعقد الطلاب هذه ندوة تضامنا مع جميع نشطاء الانسان والمناضلين ن اجل الديمقراطية في البحرين. وشارك فيها خالد ابراهيم من مركز الخليج لحقوق الانسان، والمحامية سو ويليام والنشطة الحقوقية جوزي تام من منظمة "بيرد".



## ندوة: سياسة الإفلات من العقاب في البحرين

في يوم الخميس 19 مايو عقد المركز الاوروبي للديمقراطية وحقوق الانسان ندوة عبر الفضاء الافتراضي بعنوان: "ثقافة الإفلات من العقاب في البحرين". أدارت الندوة الباحثة مع منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين، فاطمة حنان. وشارك في الندوة كل من علي عبد الامام، الذي طرح جانباً من تجربته مع التعذيب بعد اعتقاله في العام 2010، ودور اشخاص مثل أسامة العوفي الذي توفي الشهر الماضي، في تعذيب السجناء. وتحدثت ميجان سميث، المسؤولة القانونية بمنظمة "ريدرس" لحقوق الانسان، وبتركز عملها على استخدام قانون ما جنتسكي الامريكي لفرض عقوبات على مرتكبي جرائم التعذيب ثم السيد خالد ابراهيم من مركز الخليج للديمقراطية وحقوق الانسان.



## أوبزيرفر: دعوة ملك البحرين لسباق خيل ملكي في بريطانيا "تبييض رياضي" لانتهاكاته الوحشية

وتقول جيد بسبوني، التي تتراأس فريق الشرق الأوسط بمنظمة "زيريف"، إنه في كل عام يعود حكام البحرين إلى وطنهم وهم مرتاحون من أنه سيرحب بهم في إنكلترا مهما مارسوا من تعذيب ضد شعبهم.

وتأتي دعوة الملك حمد بعدما قرر المنظمون في قصر ويندسور تبني سياسة حقوق الإنسان، وتلقيهم شكوى من أن العائلة المالكة في البحرين تستغل المناسبة الرياضية لحرف نظر الناس عن انتهاكاتهم. لكن وفاة رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان يوم الجمعة، ربما كانت وراء عودة الملك حمد وبشكل سريع. ولن يحضر الملك مناسبة ويندسور.

وفي عام 2014، اعتبرت محكمة في لندن أن الأمير ناصر بن حمد آل خليفة لا يمتلك الحصانة من المحاكمة في قضية تتعلق بتهمات تعذيب في البحرين والتي تنفيها الحكومة بالملطوق.

ومنذ فشل الانتفاضة عام 2011 والتي كانت تهدف للإطاحة بالعائلة الحاكمة، دخلت البحرين مرحلة من القمع للشيعية. وتزعم منظمات حقوق الإنسان أن النظام يستخدم محاكمات جماعية بالإرهاب وتجريد الناشطين من الجنسية. وفي التقييم الأخير لمنظمة "أمستي" انترناشونال، قالت إن الحكومة تواصل انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك "التعذيب وغيره من سوء المعاملة وكذا قمع حرية التعبير والتظاهر، وانتهت التحقيقات الرسمية بسوء المعاملة بحماية مرتكبي الانتهاكات".



يقض الناشطون مضجعه مع كل سباق. يحضر في الناشطون فيدخل مرتزقته الذي جلبهم معهم من البحرين حالة من الاستفار. وبعد انقطاع دام عامين بسبب جائحة كورونا يعود حمد ونجله أمير التعذيب ناصر للمشاركة في عروض ويندسور هذا العام. ينال حضورهم استهجانا إعلاميا وسياسيا ويستفز المنظمات الحقوقية في بريطانيا. بوجه خمسة نواب بريطانيين يتقدمهم زعيم حزب العمال السابق جيرمي كوربن رسالة مفتوحة إلى الملكة يدعوه فيها إلى عدم فرش السجادة الحمراء للدكتاتور حمد.

صحف بريطانية تنتقد هذه الدعوة ومنها الأوبزيرفر التي تنشر مقالاً تسلط فيه الضوء على ممارسات الدكتاتور ونجله ناصر الذي سبق وأن رفعت محكمة بريطانية الحصانة عنه بعد اتهامه بالضلوع في تعذيب معارضين بحرانيين. تنداعى منظمات بريطانية من بينها حملة مناهضة تجارة الأسلحة (CAAT) تدعو لتنظيم احتجاج في ويندسور اعتراضاً على حضور حمد ونجله الاستعراض في يومه الأخير الأحد 15 مايو. فكانت المفاجأة عودة حمد ونجله المبكرة إلى البحرين على غير ماجرت عليه العادة. لربما أصبح عبناً على العائلة المالكة في بريطانيا. بات حضوره يجرجه وهو الملطخة يديه بدماء البحرانيين. وهو الدكتاتور الذي يحل ضيفا على أعرق ديمقراطية في العالم.

مرة أخرى يفشل البحرانيون مخططات الخليفيين لتبييض صفحة انتهاكاتهم عبر الرياضة. فقد تحول التبييض الرياضي إلى مناسبة لنشر غسيل انتهاكاتهم أمام أنظار المجتمع الدولي الذي لم يعد بمقدوره الصمت على طغيانهم وفسادهم وهمجيتهم.

وقال الوادعي الذي يدير المعهد البحريني لحقوق الإنسان: "في الوقت الذي يعيش سكان البحرين في ظل القمع الوحشي لديكتاتورية آل خليفة، والسجون المليئة بالناشطين السلميين، يُفرش البساط الأحمر للملك حمد في بريطانيا. وتظهر دعوته إلى قصر ويندسور إفلاسا أخلاقيا، وترسل رسالة واضحة بأن بريطانيا تحولت إلى ملجأ للديكتاتوريين ومنتهكي حقوق الإنسان".

وفي يوم الجمعة، أرسل خمسة نواب في البرلمان البريطاني، من ضمنهم زعيم العمال السابق جيرمي كوربن رسالة مفتوحة إلى الملكة حذروا فيها من استقبال الملك الحمد، واعتبروه "خطأ في التقدير ويرسل الرسالة الخاطئة والمدمرة لضحايا حكمه الوحشي".

وفي رسالة أخرى وقعتها جماعات حقوق إنسان، وأرسلت إلى داعين لسباق الخيل، بمن فيهم شركتا لاند روفر وروليكس، عبر الموقعون عن قلقهم من "عملية تبييض رياضي كلاسيكية".

لندن- "القدس العربي": نشرت صحيفة "أوبزيرفر" تقريرا أعده محرر الشؤون الداخلية مارك تاونسند قال فيه إن المنفيين من البحرين عبروا عن غضبهم من استقبال الملكة إليزابيث الثانية، للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وقال ناقد لدعوة الملكة للملك إلى قصر ويندسور، إن "بريطانيا أصبحت ملجأ للديكتاتوريين".

وقالت الصحيفة إن الملك سيحضر الأحد سباق خيل في قصر ويندسور بعد تلقيه دعوة شخصية من الملكة، مما أدى إلى غضب من دعاة حقوق الإنسان في بريطانيا، واتهامات "بالتبييض الرياضي" لنظام تزداد ممارساته القمعية.

ووجهت الملكة في آب/ أغسطس الدعوة للملك حمد كتعبير عن العلاقات الرسمية الدافئة، رغم ملاحقة الحليف في الشرق الأوسط، للمعارضة السياسية وقمعها وتعذيبها. وقبل أكبر مناسبة رياضية مفتوحة، قدم الملك حمد تهانيه الحارة للرئيس فلاديمير بوتين في "يوم النصر" الذي عقد الأسبوع الماضي.

ومن المتوقع حضور الملكة سباق الخيل الذي نظم على شرفها بمناسبة اليوبيل البلاتيني. ولكن عليها عبور احتجاج نظمته الحملة ضد عملية "التبييض الرياضي لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين".

ومن بين الذين سيحضرون التظاهرة، الناشط البحريني في المنفى سيد أحمد الوادعي، الذي جرد من جنسيته البحرينية بعدما تظاهر ضد الملك أمام قصر ويندسور في احتجاج سابق مما جعله بدون جنسية.

## غسيل الرياضة، سلاح آل خليفة لتبييض انتهاكاتهم لحقوق الإنسان

وجورهم. تتصدى لمخطتهم نجاح يوسف، تحتج على إجرامهم نجاح يوسف، تسجنها السلطات لسنوات ثم تطلق سراحها. يزيدون الطينة بلة! تجري معها هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي لقاء يفصح انتهاكاتهم وما يتعرض له البحرانيون داخل السجون.

يحتج معارضون بحرانيون كل عام أمام مقر شركة فورمولا 1 في المملكة المتحدة، يطالبونها بإلغاء السباقات التي تنظمها في البحرين، ينهمونها بالتواطؤ مع النظام الخليفي بتقديم العقود التجارية على حقوق الإنسان وهو ما تؤكد عليه منظمة التجارة الدولية.

تحول السباقات إلى مناسبة لتسليط الضوء على انتهاكات النظام، صحف غربية تقض ذلك، نواب أوروبيون يستنكرون إقامتها في البحرين، بطل رياضة سباق السيارات لويس هاميلتون يعرب عن قلقه من الانتهاكات. يمني الخليفيون بفشل ذريع فبدلاً من أن تغطي السباقات على ظلمهم تحولت إلى مناسبة لتسليط الضوء على طغيانهم.

آخر حلقة في مسلسلهم هي سباقات ويندسور الملكية للخيول والتي تنظم كل عام في حلبة ويندسور في المملكة المتحدة. يرعى حاكم البحرين حمد تلك السباقات، توجه له دعوة لحضورها كل عام. تحول هي الأخرى إلى مناسبة لتعرية إجرام الخليفي. يفاجأ حاكم البحرين بالحقوق البحراني وضحية التعذيب سيد أحمد الوادعي مفتحماً حلبة ويندسور معترضا على جلوس حمد جنب الملكة إليزابيث.

سخر الخليفيون ثروات الشعب لشراء الأسلحة لمواجهة الشعب وجزءا كبيرا منها لتبييض صفحة انتهاكاتهم وتحسين صورتهم أمام العالم بعد أن بات ذكرهم مقترنا بالتعذيب والقمع والتمييز والتضييق على الحريات حتى وصل الأمر إلى حد إصدار حليفهم الأميركي قرار يوجب على وزارة الخارجية تقييم أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

ولجوا باب الرياضة لتلميع صورتهم الكالحة، بدءا من سباق الجائزة الكبرى للسيارات وانتهاء بسباقات ويندسور الملكية للخيول. اعتاد الخليفيون وبعد قمعهم انتفاضة التسعينات على تنظيم سباقات الجائزة الكبرى للسيارات فورمولا 1 منذ العام 2004 ولم تتوقف إلا في العام 2011 الذي اندلعت فيه ثورة 14 فبراير.

فرضت الثورة إيقاعها وأجبرت الخليفيين على إلغاء سباق ذلك العام، ثم عادت لتنظيمه كل عام برعاية من ولي العهد الخليفي سلمان. حاولت السلطات ولازالت تحاول وعبر السباق للترويج على أن البحرين بلد آمن يعيش سكانه بسلام. إلا أنه وعلى بعد بضعة كيلومترات عن حلبة السباقات في الصخبر، تحكي قرى وبلدات البحرين واقعا آخر يحاول الخليفيون التغطية عليها بأضواء السباق وبهرجته.

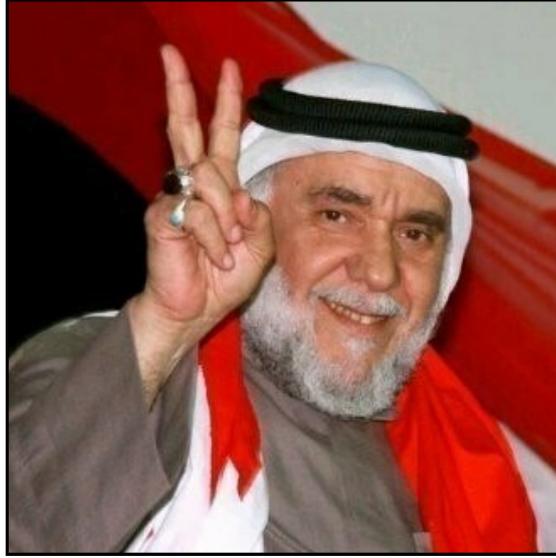
هناك عائلات تكلى وأخرى يقبع أبناؤها في السجون ومنهم من يعيش في المنافي، وهناك التمييز الطائفي والحرمان من الوظائف والفقر و... إلا أن البحرانيين ألوا على أنفسهم التصدي لإفشال مخطط الخليفيين باستخدام الرياضة للتغطية على ظلمهم

## ملفات الإضطهاد: الأستاذ حسن علي مشيمع

مرض السكري، تشمل تورم غير طبيعي في القدمين مع بقع سوداء وتورم كبير في ساقه وآلام شديدة في الركبة وعرج وصعوبة في الحركة. ونتيجة لذلك، نقلته سيارة إسعاف إلى مستشفى قوة دفاع البحرين وأعيد إلى مبنى الحجر الصحي عند الساعة الثانية صباحاً. واشتبه الأطباء في الالتهاب والأدوية الموصوفة، مُشيرين إلى أن حالته تتطلب المتابعة المنتظمة. وبعد أن تدهورت صحته، لم يُسمح له ولا لعائلته برؤية سجلاته الطبية. فضلاً عن ذلك، نشرت وزارة الصحة البحرينية بياناً كاذباً، ذكرت فيه أن وضع الأستاذ حسن الطبي مُستقر وهو تحت المراقبة. وبعد شهرين، في يوليو 2021، تم نقل الأستاذ حسن إلى مركز كانو الطبي بسبب وضعه الطبي، وهو لا يزال هناك. وأظهرت فحوصاته الطبية ارتفاعاً شديداً في نسبة السكر في دمه وفي مستويات ضغط الدم. كما يعاني من ضرر غير محدد في كليتيه ومعدته، وتورم في عينه، ومشكلة في عضلة القلب. ومع ذلك، لم يتلق العلاج المطلوب ولا يزال يعاني من العديد من المضاعفات الطبية. وقد تفاقم وضعه الطبي أيضاً بسبب قلة الحركة والطعام غير المناسب الخالي من الخضروات والذي يفتقر إلى القيمة الغذائية المناسبة لوضعه هذا. كما تعرّض لتدابير عقابية وضغط نفسي خانق.

وعلاوة على ذلك، اشتكى الأستاذ حسن من الاستقزاز في المركز، حين حصلت مشادة بينه وبين الشرطة في مارس 2022. بقي الأستاذ حسن في المركز لمراقبة وضعه الطبي. ومع ذلك، فقد استخدمت إقامته المطوّلة كحجة لعزله في المركز بعد أن رفض الحكم البديل، عوضاً عن تزويده بالرعاية الطبية اللازمة، بالإضافة إلى حرمانه من حقه في الاتصال بأسرته. وكان الأستاذ حسن يُطالب بالعودة إلى سجن جو، واصفاً إقامته في المركز الطبي "بالحبس الانفرادي". تُشكّل المعاملة السيئة التي تعرّض لها الأستاذ حسن، والقيود المفروضة في السجن ومركز كانو الطبي، من خلال مصادرة أغراضه وحرمانه من المكالمات الهاتفية، انتهاكات واضحة لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة باسم قواعد نلسون مانديلا. كما انتهكت البحرين المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عبر تقويض حقه بالحياة من خلال الإهمال الطبي وحرمانه من العلاج المناسب.

تدعو منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) السلطات البحرينية إلى التعامل مع مكاتب الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة في ضوء الرسائل المُرسلة إلى البحرين بشأن وضع الأستاذ حسن. كما تُطالب منظمة ADHRB بأن تفرج السلطات فوراً وبدون شروط عن الأستاذ حسن، الذي احتجز تعسفاً بسبب نشاطه السلمي، وعن جميع السجناء السياسيين الآخرين. وأخيراً تدعو منظمة ADHRB إلى التحقيق في ادعاءات الاعتداء وسوء المعاملة لمُحاسبة المسؤولين وضمان تلقي حسن العلاج الطبي الكافي وفي الوقت المناسب والتواصل المنتظم مع أسرته من خلال المكالمات والزيارات.



### العفو الدولية تطالب السعودية بوقف إعدام شابين بحرايين

أطلقت منظمة العفو الدولية تحركاً عاجلاً لإنقاذ حياة شابين بحرايين يواجهان خطر الإعدام الوشيك في السعودية. بعثت المنظمة رسالة مفتوحة إلى الملك السعودي تطالبه بعدم التصديق على اعدام الشابين صادق ثامر وجعفر سلطان اللذين انتزعت اعترافاتهما تحت وطأة التعذيب وتعرضا إلى محاكمة جائرة بحسب منظمات حقوقية. وتحت عنوان..السعودية: يجب وقف الإعدام الوشيك لرجلين بحرايين. أوضحت العفو الدولية أن المحكمة الجزائرية المتخصصة في السعودية حكمت عليهما بالإعدام في أكتوبر 2021 بعد محاكمة بالغة الجور بتهم تتعلق بالإرهاب، وتشمل تهريب مواد متفجرة إلى السعودية والمشاركة في احتجاجات مناهضة للحكومة في البحرين. وقد أيدت المحكمة العليا في أبريل الماضي الأحكام الصادرة بحقهما، مما جعل إعدامهما وشيكاً بمجرد تصديق الملك عليه، وجاء في بيان المنظمة، "إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات السعودية إلى عدم المصادقة على حكم الإعدام، وإلغاء إدانتهم وإعادة محاكمتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة".

وجاء في الرسالة التي وجهتها المنظمة لملك السعودية، "نحتكم على عدم المصادقة على إعدام جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر، وإلغاء إدانتهم وإعدامهما، نظراً للمخاوف الجسيمة بشأن عدالة محاكمتهم، والأمر بإعادة المحاكمة بما يتماشى مع معايير المحاكمة الدولية العادلة. دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام".

كما دعت المنظمة ملك السعودية إلى "الأمر بإجراء تحقيق سريع ونزيه ومستقل وفعال في مزاعم الشابين أمام المحكمة بشأن التعذيب وسوء المعاملة، وأن تعلق على الفور وفقاً رسمياً لعمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية". وأصدرت المحكمة نفسها قراراً بإعدام شاب يمني بدعوى انتمائه لحركة أنصار الله اليمنية.

الأستاذ حسن مشيمع هو شخصية مُعارضة بارزة وسجين سياسي بحريني، يقضي عقوبته بالسجن المؤبد في سجن جو منذ عام 2011، بعد اتهامه بمحاولة الإطاحة بالحكومة إزاء دوره في المظاهرات المؤيدة للديمقراطية. وخلال فترة سجنه، تعرّض مشيمع، البالغ من العمر 74 عاماً، إلى سوء المعاملة والإهمال الطبي من قبل السلطات. وفي عام 2021، رفض الأستاذ حسن مشيمع عرضاً بالعقوبة البديلة وبالتالي لا يزال يقضي عقوبته بالسجن المؤبد.

ومنذ سجنه، واجه الأستاذ حسن قيوداً مختلفة وحرّم من حقوقه الأساسية بما في ذلك حقه في الحصول على العلاج الصحي المناسب. يُعاني الأستاذ حسن، الذي تعافى من مرض السرطان، من عدة أمراض مُزمنة تشمل ارتفاع ضغط الدم والسكري، وحرّم من إمكانية الحصول على الأدوية وإجراء الفحوصات المنتظمة لمدة طويلة، على الرغم من إشارة تقييمات العديد من المتخصصين إلى ضرورة حصوله على العلاج والمتابعة الصحية بشكلٍ منتظم. كما إنه لا يحصل على أدوية السكري وضغط الدم باستمرار، ولم يتم تعديل المسكنات والأدوية الطبية وفقاً لاحتياجاته.

وعلاوة على ذلك، تستمر إدارة السجن في إلغاء مواعيد الطبيب من دون إبلاغه. فعلى سبيل المثال، في سبتمبر 2018، ألغت السلطات مواعيد الأستاذ حسن الطبية مع أخصائيين أطباء في مجال السكري وطبيب الأنف والأذن والحنجرة. كما ومنعت السلطات من إجراء فحوصات التصوير المقطعي للابتناعات البوزيترونية (PET) بشكلٍ منتظم، التي ينبغي إجراءها كل ستة أشهر منذ تعافيه. وحتى عند إجراء هذه الفحوصات، يتأخر صدور النتائج، الذي لا يتطلب سوى يوماً واحداً، لفتراتٍ طويلة. كما اعتاد الضباط على استخدام الممارسة المهنية للسجناء المُمتثلة في تقييدهم بالأغلال أثناء نقلهم إلى العيادات الطبية. ورُفضت هذه الممارسات من قبل العديد من السجناء، بمن فيهم الأستاذ حسن، وبالتالي حرّموا من العلاج الطبي المطلوب. وكان وضع الأستاذ حسن الطبي حرجاً بسبب مشاكله الصحية الشديدة، كما ويتسبب عدم تلقيه للعلاج في "موته البطيء".

وفي 19 أكتوبر 2020، تم نقل الأستاذ حسن إلى المستشفى بسبب ضيق في التنفس. وطلب الأطباء أن يتم فحصه من قبل أخصائيين، ولكن السلطات تجاهلت هذا الطلب ولم يتم تحديد أي موعد، مما أدى إلى تدهور صحته أكثر في نوفمبر، وتم نقله من سجن جو إلى مستشفى قوة دفاع البحرين حيث تم وضعه على جهاز تنفس طارئ للمرة الثانية. وأعيد إلى السجن بعد حوالي 6 ساعات وطلب الأطباء أن يُراجح أخصائياً مرة أخرى. وأخيراً، بعد خمسة أيام، رُتبت السلطات الموعد المطلوب، حيث تبين أن سبب ارتفاع ضغط الدم وضيق التنفس يعود إلى ضعف القلب. ووصف له الطبيب الدواء وطلب مراجعته بعد شهر من تناوله لهذه الأدوية.

وفي مايو 2021، بعد أن تم حجره لمدة شهرين بحجة تلقي الرعاية الصحية، ظهرت أعراض جديدة على الأستاذ حسن بسبب

## مجموعات دولية تطالب بإطلاق سراح عبدالهادي الخواجة

أطلقت جماعات حقوقية دولية عريضة تدعو السلطات الخليفية الحاكمة في البحرين إلى إطلاق سراح المدافع البحراني البارز على حقوق الإنسان عبدالهادي الخواجة.

ودعت إلى التوقيع على العريضة كل من مجموعة "سيفيكوس"، وهي تحالف لمنظمات حقوقية عدة وكذلك مجموعة "سيتزن غلوبال".

يقضي الخواجة حكماً بالسجن المؤبد في البحرين منذ اعتقاله في مارس 2011 على خلفية مشاركة في الحراك الذي اندلع في فبراير من ذلك العام والمنادي بالتحول الديمقراطي في البلاد.

تعرض الخواجة إلى شتى صنوف التعذيب وسوء المعاملة في السجن الخليفية وقد أضرب مرات عدة عن الطعام احتجاجاً على ذلك. كما ندد الخواجة من داخل السجن بتطبيع الكيان الخلفي علاقته مع الكيان الصهيوني.

يذكر ان الخواجة مؤسس مشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وممثل منظمة فرونت لاين ديفيندرز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## سلوتر: أمر لا يصدق ألا تستجيب البحرين لمطالب السنكيس

أعرب عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب العمال المعارض أندري سلوتر عن امتعاضه من رفض السلطات الحاكمة في البحرين الاستجابة لمطالب الأكاديمي البحرين المضرب عن الطعام منذ أكثر من عشرة شهور.

وقال سلوتر في تغريدته "إنه أمر لا يصدق أن المدافع الحقوقي المسجون الدكتور عبد الجليل السنكيس قد أمضى الآن أكثر من 300 يوم من الإضراب عن الطعام في البحرين لمجرد حث السلطات على إعطاء أبحاثه المصادرة لعائلته".

ووجه سلوتر سؤالاً لمبطناً لحكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون قائلاً، "ما الذي تم فعله لحل هذا الوضع المروع؟".

يذكر أن السنكيس دخل في إضراب عن الطعام منذ يوليو العام الماضي بعد مراسلات عديدة من سجنه مطالبا بإعادة بحثه الذي تمت مصادره بصورة تعسفية غير مبررة. ويمتنع السنكيس عن تناول أي غذاء عن طريق الفم، ويكتفي بشرب الشاي مع الحليب بالسكر مع شرب الماء والفيتامينات. وقد نقل بعد أسابيع من إضرابه إلى مركز صحي خارج سجن جو، حيث أن وضعه الصحي يحتاج إلى متابعة بسبب انخفاض السكر في الدم وانخفاض كريات الدم البيضاء. كما يعاني بسبب استمرار إضرابه من نوبات ارتجاج وتشنجات وآلام في الرأس.

## جيريمي كوربن: الحرية للسنكيس

خوضه الإضراب عن الطعام تضامنا مع والده الأستاذ حسن والدكتور السنكيس. كما وقع كوربن في وقت سابق عريضة تطالب بالإفراج عن السنكيس ورموز المعارضة وشارك في جلسة نقاشية في البرلمان البريطاني مطالبا بتبويض السجن في البحرين.

ومع دخول السنكيس يومه الـ 300 من الإضراب غرد اللورد البريطاني بول سكريفن كذلك كاشفا عن مراسلات عديدة قام بها بهذا الخصوص إلى الخارجية البريطاني، موجهها لتساوله مباشرة إلى وزيرة الخارجية ليز تراس "لماذا لا يوجد تقدم". وكررت البارونة بانيت ذات السؤال، مؤكدة على أنهم وجهوا رسائل لا تحصى إلى الخارجية البريطانية بخصوص الدكتور السنكيس. وعلى صعيد حقوقي جدد مدير منظمة حقوق الإنسان أولا براين دولي تضامن المنظمة مع قضية السنكيس، متعهدا بأنهم سيواصلون جهودهم في مساندة القضية.

يذكر أن بحث السنكيس قد تركز على تدوين جانب ثقافي عن أهل البحرين، حيث يوثق الأمثال الشعبية ويذكر بعض أطباع وتقاليد أهل البلد. ويختصر إضراب السنكيس مشهد العدوانية تجاه الثقافة من قبل السلطات الخليفية، كما يعكس صمود القادة السياسيين والمارضين في البحرين بعد 11 عام من القمع الوحشي، وإصرار البحرين على حقهم في الحرية والكرامة وتقرير المصير.



## البارونة بانيت تسأل وزيرة الخارجية البريطانية: لماذا لا تقدم في ملف الأكاديمي البحراني عبدالجليل السنكيس

يوليو من العام الماضي في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة داخل سجن جو وعلى مصادرة إدارة السجن لأبحاث ثقافية عكف سنوات على كتابتها.

وترفض السلطات الخليفية إعادة أبحاثه لأهله رغم الدعوات المحلية والدولية لذلك، وسبق أن أضرب الناشط علي مشيمع نجل الرمز حسن مشيمع امام سفارة البحرين في لندن أواخر العام الماضي، تضامنا مع السنكيس واحتجاجاً على ممارسات الخليفين.

وقد زار الناشط مشيمع حينها نواب بريطانيون عدة عبروا عن تضامنهم مع السنكيس ومع سجناء الرأي في البحرين.

البحرين اليوم - لندن .. طالب زعيم حزب العمال البريطاني السابق جيرمي بالحرية للرمز الأكاديمي البحراني الدكتور عبد الجليل السنكيس. وفي تغريدة له على حسابه في تويتر في 5 مايو، قال كوربن بأن "وزارة الخارجية البريطانية تمول تدريباً لوزارة الداخلية في البحرين"، بينما تستمر الأخيرة "في الإعتقال التعسفي للقيادي البحراني الأكاديمي الدكتور عبد الجليل السنكيس".

وتابع كوربن بأن السنكيس قضى 300 يوم من الإضراب عن الطعام مطالبا بإعادة بحثه الذي تمت مصادره من قبل إدارة السجن. خاتما تغريدة بهاشتاغ الحرية للسنكيس.

وهذه ليست المرة الأولى التي يبدي فيها كوربن تضامنه مع السنكيس ومعتقلي الرأي البحرينيين، إذ سبق له زيارة خيمة الناشط علي مشيمع نهاية العام الماضي خارج سفارة البحرين أثناء

البحرين اليوم - من لندن .. وجهت عضو مجلس اللوردات البريطاني البارونة ناتاليا بانيت انتقاداً إلى وزارة الخارجية البريطانية لعدم إثارتها قضية الأكاديمي البحراني عبدالجليل السنكيس مع السلطات الخليفية.

وقالت بانيت في تغريدة "طلب من وزارة الخارجية البريطانية تمرات لا تحصى أن تثير قضيتهم، لماذا لا يوجد تقدم يا ليز تراس؟".

وأضافت في تغريدتها "أكثر من 300 يوم و السنكيس مضرب عن الطعام في البحرين مطالبا بتسليم بحثه الأكاديمي المصادرة لعائلته". يذكر ان الأكاديمي السنكيس دخل منذ شهر



## HRW تدعو الاتحاد الأوروبي لتسليط الضوء على حقوق الإنسان المتدهورة بمنطقة الخليج

18/05/2022 2:26 م

بعثت منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية الدولية رسالة إلى الاتحاد الأوروبي بشأن شراكته الجديدة مع دول الخليج. دعت فيه إلى تسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في منطقة الخليج.

وجهت المنظمة الرسالة إلى كل من رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ونائب الرئيس التنفيذي تيمرمانز ومفوض السياسة الخارجية جوزيب بوريل.

عبرت المنظمة عن ضرورة من الضروري أن يسيلط الاتصال المشترك بشأن الشراكة مع دول الخليج. الضوء على حالة

حقوق الإنسان السبينة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، مؤكدة على أنه ينص بوضوح على التزام الاتحاد الأوروبي بمعالجة هذه المخاوف، وربط التقدم في العلاقات الثنائية بمعايير محددة لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات، المدافعين عن حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق العمل، الاحتجاز التعسفي والتعذيب.

أشارت المنظمة إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمنتقدون لايزالون يعانون من قمع الدولة الشديد والمتفشي في السعودية مثلاً، حيث يقبع الناشط الحقوقي محمد الربيع وعامل الإغاثة عبد الرحمن السدحان حاليًا في السجن بسبب تهم تتعلق بالتعبير السلمي أو النشاط. كما أن المدون والنشيط رائف بدوي، الحائز على جائزة سخاروف لعام 2015، لا يزال ممنوعًا من السفر بعد الإفراج عنه على الرغم من استكمال عقوبة السجن الجائرة لمدة 10 سنوات؛ وبالمثل، أفرجت السلطات عن الناشطة في مجال حقوق المرأة لجين الهدلول من السجن في فبراير 2021 بعد أن أمضت 1001 يومًا رهن الاحتجاز لكنها لا تزال - مع غيرها من المدافعات عن حقوق المرأة - ممنوعة من السفر.

لفتت المنظمة كذلك إلى ان تقريراً استخباراتياً أمريكياً صدر عام 2018 خلص إلى أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وافق على تصفية الصحفي جمال خاشقجي الذي قُتل في إسطنبول في أكتوبر 2018 على أيدي عملاء الدولة السعودية. مبينة بأنه لم تكن هناك مساءلة ذات مغزى لأولئك الذين ارتكبوا هذه الجريمة وأشرفوا عليها.

وفيما يتعلق بالبحرين ذكرت المنظمة بأن عبد الهادي الخواجة والرمز حسن مشيمع والأكاديمي وعبد الجليل السنكيس، كثيرون غيرهم يقضون أحكامًا بالسجن لمدد طويلة، غالبًا في ظروف "قذرة ومهددة للحياة"، لدورهم في الاحتجاجات



لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول المنتجة للوقود الأحفوري، بما في ذلك دول الخليج.

ودعت الاتحاد إلى أن يُبقى حقوق الإنسان في قلب سياسته الخارجية وأن يضع رأسماله السياسي على الصفة الأوروبية الخضراء من أجل تقليل الاعتماد على الطاقة على الحكومات ذات السجل السيئ في مجال حقوق الإنسان.

شددت المنظمة على أنه لا يمكن أن يتجاهل الاتحاد الأوروبي هذه المخاوف وغيرها من المخاوف الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان أو التقليل من شأنها، ولا يمكن اعتبار الحوارات

الدورية حول حقوق الإنسان مع دول الخليج أدوات مناسبة لمعالجتها قائلة: "هناك حاجة إلى نهج أكثر قوة وحزمًا، كما طلب أيضًا مرارًا وتكرارًا من قبل البرلمان الأوروبي".

وفي ختام رسالتها طالبت المنظمة الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بشكل واضح وعلني وصريح بالمخاوف الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي، على أن تكون محددة قدر الإمكان.

كما أكدت على ربط التعاون الثنائي المعزز والعلاقات التجارية والسياسية الأوثق بمعايير حقوق الإنسان الواضحة، بما في ذلك تعزيز حرية التعبير، والإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين المحتجزين لأسباب سياسية فقط، وإلغاء القوانين والسياسات التمييزية ضد المرأة،

وحماية العمال المهاجرين من استغلال.

وشددت على أهمية الالتزام بإثارة مخاوف حقوق الإنسان علنًا وسرا على جميع المستويات وفي المحافل الدولية، وليس حصريًا خلال حوارات حقوق الإنسان. وإعادة التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بإعادة إنشاء تدابير المساءلة وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية الدولية في اليمن.

كما دعت الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى أن يطلبوا أن تتضمن أي مفاوضات واتفاقيات سلام مقبلة آلية تضمن المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يلتزم ببذل قصارى جهده في تعاونه مع دول مجلس التعاون الخليجي لضمان أن تحترم مشاريع إعادة الإعمار في اليمن حقوق الإنسان بشكل كامل.

وأخيرا أكدت على أنه يجب أن يوضح الاتصال المشترك بشأن الشراكة مع الخليج أن الالتزام الواضح بتعزيز الحقوق فقط هو الذي سيؤدي إلى تعاون أكثر استقرارًا واستدامة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

المطالبة بالديمقراطية في عام 2011. وفي الإمارات العربية المتحدة، لا يزال المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور مسجونًا في زنزانة انفرادية للعام الخامس على التوالي، ويستمر الأكاديمي ناصر بن غيث ومحامي حقوق الإنسان محمد الركن في قضاء عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات في أعقاب محاكمات بالغة الجور.

كما أشارت الرسالة إلى مواصلة الجماعات الحقوقية توثيق الضربات الجوية غير القانونية التي شنتها السعودية والإمارات على اليمن. ومنها في أواخر يناير 2022، إذ وثقت هيومن رايتس ووتش ومواطنة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ثلاث هجمات في انتهاك واضح لقوانين الحرب، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 80 مدنيًا، بينهم 3 أطفال، وإصابة 156 آخرين، بينهم طفلان.

لفتت هيومن رايتس ووتش كذلك إلى أن عقوبة الإعدام لا تزال مصدر قلق كبير، كما يتضح من الإعدام الجماعي لـ 81 شخصًا في يوم واحد في 12 مارس الفائت في المملكة العربية السعودية، بينهم 41 شخصًا من الطائفة الشيعية، بينما ينتظر 26 شخصًا تنفيذ حكم بالإعدام عليهم في البحرين، وهم معرضون لخطر الإعدام الوشيك.

أشارت الرسالة أيضًا إلى تعرض العمال المهاجرين، بمن فيهم عاملات المنازل المهاجرات، لسوء

المعاملة والاستغلال المستشريين. إذ يمنح نظام الكفالة الاستغلالي (كفالة التأشيرة) أصحاب العمل سلطة مفرطة على موظفيهم. وبينت أيضًا استمرار القوانين المقيدة في دول مجلس التعاون الخليجي في تفويض حقوق المرأة بشكل خطير، بما في ذلك حق المرأة في الزواج والطلاق والميراث ونقل الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل.

وحذرت المنظمة من ان تزايد اعتماد أوروبا على الوقود الاحفوري يمكن أن يساهم التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر وغير مباشر في المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. معبرة عن القلق من أن يؤدي ذلك أيضًا إلى دفع الاتحاد الأوروبي إلى (مزيد) من التخفيف من استجابته



## صمود السجناء السياسيين قصف ظهر الخلفيين، وسيتحرون بعون الله

منذ ان انطلق شعبنا البطل في ثورته المظفرة بعون الله، كان يتطلع لإفشال المشروع الخليفي برمته، بعد ان اثبت عدائه لقيم الامة وثوابتها والمبادئ الإنسانية، ورفضه قيم العصر والتحضر وفي مقدمتها الحكم من خلال صناديق الاقتراع، وليس على اساس التوارث والعقليات القبلية. فسعى لمقاطعة مؤسساته ورفض إجراءاته حسب ما تسمح به الظروف. هذه الحقائق ما تزال تحكم مواقف الشعب ومشاعره وتوجهاته. وفي مقدمة المؤسسات التي أقامها الخليفيون للانكفاء عليها لادعاء شرعيته مجالسه الصورية التي اثبتت عجزها عن التحول الى مؤسسات مستقلة تستطيع اتخاذ قراراتها بعيدا عن الإملاءات الخلفية. وقد سعى الشعب لإفشال هذه المؤسسات سواء التي تتمظهر بحقوق الانسان او العمل البرلماني. وقد نجح الشعب في كشف استبداد الخليفيين وانتهاكاتهم الفظيعة لحقوق الانسان، فما أن يطأ طابعيتهم أرضا حتى ترتفع الاصوات ضده وتطالب بطرده، بل ان هناك من هذه المنظمات من يطالب باعتقاله بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي زيارته الاخيرة لبريطانيا لحضور سباق الخيل بمنطقة وينزسور ارتفعت هذه الاصوات، فكتبت المقالات التي تستنكر دعوته وتكشف الجرائم التي ارتكبها بحق البحرينيين، وصدرت بيانات سياسية وحقوقية حول ذلك، وطرح أسئلة للحكومة البريطانية حول دوافع لدعوته وتجاهل استغاثات الشعب الذي يبرز تحت حكمه الجائر.

في الشهور الاربعة المقبلة سيبدل الطاغية وعصابته وداعموه لتضخيم مشروعه "الديمقراطي" بإجراء "انتخابات" صورية لمجلسه الفاشل الذي تجاوزه الشعب وقاطعه ولم يعترف بوجوده. فأصبح أفراد ذلك المجلس الخليفي مرفوضين شعبيا، يحتقرهم أصغر سجين سياسي تدوق طعم الحرية وهو يبرز في قيود الطغاة، ويستصغروهم الأطفال المرتهونون في الأسر الخليفي وأخرهم أطفال سترة الستة الذين أمر الديكتاتور بسجنهم والتكبل بهم وهم: محمد جعفر الكويتي وشقيقاه، مقتدى ومنتظر، وأحمد حبيب ومحمد عبد الزهراء وعلي حسين. يعتقد الطاغية وعصابته ان التشديد لانتخابات نصف اعضاء ذلك المجلس الفاشل سيوفر له شرعية ودعما من الخارج. ولذلك سيبدلون ما لديهم من جهد لتضليل العالم بحقيقة الانتخابات والمجلس الذي سيتمخض عنها. وفي هذا الإطار نود إيراد الأمور التالية: الأول: ان الطاغية الخليفي يشعر بإفلاس سياسي وأخلاقي كامل، ويتعرض لضغوط من داعميه لحلحلة الامور قليلا لكي يوفر لهم ذريعة ليستمروا بدعمهم له والتصدي للشعب. وقد أدرك سياسيو واشنطن ولندن ان من أضعف الحلقات في المشروع الخليفي اكتظاظ السجون بسجناء الرأي، وان على الطاغية تقريب تلك السجون لكي يوفر اجراء مهرجانية تساهم في تشجيع البعض على المشاركة بالترشح او التصويت. المشكلة التي تواجه الخليفيين وداعميهم في هذا الجانب، ان المعتقلين السياسيين يرفضون منحهم أية فرصة للظهور بالتمن والافتتاح بعد ان مارسوا أشنع الجرائم بحق الوطن والمواطنين وسجنوا وعذبوا وأبعدوا الاحرار وهدموا المساجد واستهدفوا الحرمات وانتهكوا الأعراض. وشعار الكثيرين يقول: لا شرعية لأعداء البحرين وشعبها خصوصا الخليفيين". مع ذلك يتوقع استمرار الترويج

لانتخابات برغم خوائها وافتقارها لأدنى مستلزمات الحرية والديمقراطية والشراسة السياسية الحقيقية. الثاني: ان اطلاق سراح المعتقلين السياسيين مطلب شعبي ودولي، وحق لا يستطيع الخليفيون مصادرتة. ولكنه ليس مرتبطا بأي شكل بالمشروع السياسي الخليفي، فكل معتقل شريف يصير على موقفه بالمطالبة بالتحول السياسي وانهاء الحقبة الخلفية السوداء، ومحكمة المعذبين وعلى رأسهم رأس الحكم الذي يعتبر مهندس أسوأ حقبة سوداء مرت بالبلاد. وقد رفض أغلب السجناء السياسيين مشروع الاحكام الخليفي وأقبلوه، وأصروا على براءتهم وإجرام سجنائهم. وكان لتصريحات أبطال السجون ومنهم الأستاذان حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والشيخ زهير عاشور الراضين للاحكام البديلة دور في إفشال الاحكام البديلة وحرمان الخليفيين من استغلاله ضد الوطن والشعب. وقد وقف العالم احتراما وإجلالا للعائلات التي تقف ليليا على الشوارع العامة مطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين، ورفض كافة العناوين التضليلية التي طرحها المحتل الخليفي واعوانه، كالاحكام البديلة والسجون المفتوحة، او مقولات "عفا الله عما سلف" او سياسة "الافلات من العقاب". هذه الوقفات الليلية، وكذلك المسيرات الراضية للتطبيع والخيانة الخلفية تساهم في تعميق الشعور بفشل الخليفيين وداعميهم في إنهاء الانسداد السياسي في البلاد، الأمر الذي سينتهي، بعون الله الى سقوط منظومة الحكم الاستبدادي التي ارتبطت بالخليفيين.

الثالث: ان الشرفاء لا يطرحون مقولة "العزل السياسي" الذي فرضه الخليفيون على اعضاء الجمعيات السياسية التي أمروا بحلها، كمطلب لانها هامشية ولا تعكس حقيقة الأزمة السياسية في البلاد. فحتى لو لم يصدر ذلك القرار فسيتواصل الموقف الشعبي الصامد الذي يرفض المشروع السياسي الخليفي الذي اختصر بانتخابات فاشلة لمجالس صورية تخدم العصابة الحاكمة وتقر استبدادهم وتصدر بيانات التأييد لخيانتهم الأمة وتطبيعهم مع العدو. مشكلتنا مع الخليفيين ليست محصورة بقانون فاسد هنا وآخر هناك، بل ترتبط بأساس حكمهم وعدم شرعيته، وانه مشروع استبداد واضطهاد وقمع وخيانة، وان الشعب يريد استبداله بنظام حكم وطني حر يبدأ بكتابة دستور جديد من قبل أبناء الشعب، ويتواصل عبر



بعد اكثر من احدى عشرة سنة من النضال والتضحيات والصمود، ليس مستبعدا ان يتحقق الوعد الإلهي للمظلومين بحتمية سحق الطغاة والظالمين برغم ما يملكونه من أدوات القوة المالية والعسكرية. فلا تحسبن الله مخلّف وَعِدَةٍ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (ابراهيم - 47). سيحقق النصر الإلهي لهذا الشعب المظلوم، والهزيمة الماحقة للعصابة الخلفية المجرمة، وسيتحرك الأسرى من قبضتها بعون الله ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. هذا وعد إلهي للمؤمنين الصابرين، ومعه تحذير إلهي صارم للطغاة الخليفيين: وَلَنْ يَتَّعَبَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ (الزخرف - 39) حركة احرار البحرين الاسلامية 20 مايو 2020

## التطبيع، الخيانة، اغتيال شيرين

وغدا يُلملم باكيًا أشلاءها  
بيكي ليخفي قبل ذاك بكاءها  
قلبا حوى أهوالها وعناءها  
قد سل من شمس السماء ضياءها  
ان الحياة ستنتهي وسناءها  
سيجرعون من المهانة داءها  
بيد الطغاة، فيطفئوا أضواءها  
تأبى الحقيقة ان نخون دماءها  
فالقصد ثارت ضده مذ جاءها  
للاقصى تميط ولاءها  
لا تستكين ولا تبع إباءها  
قد نال أطفال الحجارة ساءها  
مثل الفوارس تشتكي أنواعها  
كالبدر طلعت تنير سماءها  
يستسلمون ويلعقون حذاءها

وكتابه قد خلفته وراءها  
ويح لها قد حالفت أعداءها  
كي تستعيد شموخها وإباءها  
ترمي على أعدائها أرزاءها  
ويرد الأقصى لها أصداءها  
لتنال أرض المسجدين رجاءها  
وجلالها وصمودها وإباءها  
بقيت فلسطين تقاوم داءها  
فشعارها عز، وترشف ماءها  
فالنصر للقدس الشريفة جاءها  
والله يرفع بالدعاء بلاءها  
ذاقت فلسطين بها أنواعها  
قتلوا الحياة ومزقوا أشلاءها  
هدوا الديار وزلزلوا أرجاءها  
يومًا سيترك أرضها وساءها  
والمسجد الأقصى يجيب نداءها  
وتلم من أيدي العدى أشلاءها

نحر الحمامة واستحل دماءها  
ما أكذب الصياد، فهو منافق  
ما كان يعلم أن في عمق القطا  
أوليس يدري أنه إذ خانها  
أيظن إذ قتل الكرامة والندا  
كلا فإن الظالمين وحزبهم  
حاشا الحقيقة ان تكون أسيرة  
باقون يا شيرين، ان جراحنا  
هيئات للمحتل ان يبقى هنا  
والورد والزيتون والأشجار  
ودموع كل الثاكلات لبغيه  
تبكي على الوطن السليب وكل ما  
وتئن من هول المصائب والعنا  
لكنها تسمو كطود شامخ  
والظالمون وقد تمادى جمعهم

يا أمة خذلت تراث نبياها  
زاغت عن الدرب القويم ونهجه  
هلا تعود الى طريق ذوي الحجى  
فتعود أرض القدس وهي كريمة  
فاذا فلسطين الحبيبة تنتشي  
فهناك قد حط البراق رحاله  
والقبة الصفراء أضحت رمزها  
وبرغم تطبيع العبيد مع العدى  
وتردد الثورات أفضل شعرها  
خسر الصهاينة العتاة رهائهم  
مذ أمننت لم تخش غير إلهها  
إن الخؤون يصفاح الأيدي  
وبرغم كل العاديات وليلها  
إن الطغاة اذا تطاول جمعهم  
الاحتلال وإن تطاول شأنه  
القدس تصرخ بالظلمة والعنا  
ستعود يومًا حررة مرحى لها

وتتم الآن هندسة سياسات القمع والاستبداد بما يخفف من ففاعتها ويساهم في تلميغها وعرضها بغير حقيقتها. فقد أصبحت متواجدة في مياه الخليج بالقرب من إيران، وبذلك أصبحت مهماتها داخل إيران أيسر. وجاء اغتيال أحد كبار مسؤولي الحرس الثوري الإيراني مؤخرًا ليؤكد قدرة الصهاينة على التواجد العملي في العمق الإيراني من بوابة التطبيع مع بعض دول مجلس التعاون خصوصًا الامارات والبحرين. ولذلك أصبح السعوديون والاماراتيون و الخليفيون يتصرفون أمنيا وسياسيا بثقة كبيرة، لعلمهم ان الغربيين لن يتحركوا ضدهم، وان الدعم الاسرائيلي العملي متوفر لدعم سياساتهم. هذا في الوقت الذي تتواصل فيه جرائم الاحتلال بشكل تصاعدي. وما اغتيال الإعلامية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، بالرصاص الاسرائيلي علنا الا تأكيد لقدرة الصهاينة على ارتكاب الجرائم بدون الخشية من ردود فعل ذات معنى. ولم يتردد الاسرائيليون في إعلان وقف أي تحقيق في جريمة الاغتيال. ولم تصدر ردود فعل من الاطراف الغربية او الخليجية برغم ان الشهيدة كانت تعمل مراسلة لقناة تابعة لدولة خليجية عضو بمجلس التعاون. لقد تمادى اعداء الحرية من زعماء الخليج في سياساتهم، وشجعهم في ذلك الوفرة المالية الناجمة عن صعود أسعار النفط والأزمة الأوكرانية التي استغلت من قبل دول الغرب للتماهي مع سياسات الاستبداد والقمع، سواء التي تمارسها السعودية وحليفاتها ام الكيان الاسرائيلي. وبهذا دخلت المنطقة حقبة سوداء من تاريخها المعاصر تتميز بتجزر الاضطهاد والقمع والاستبداد، في غياب رقابة دولية فاعلة، وفي ظل توفر المال النفطي لشراء المواقف والأفراد والحكومات. هذا لا يعني حسم الموقف لصالح الانظمة الشيطانية، بل يشير لاستمرار التوتر في المنطقة والعالم، واحتمالات انفجاره على غرار ما حدث في حقبة الربيع العربي.

الثالثة: في ضوء ما سبق، يسعى الخليفيون، بتوجيه عربي ودعم إسرائيلي لتكثيف أساليب التلميع وتشويش الحقائق والتضليل. ويستعد الخليفيون لإظهار انتخاباتهم المقبلة في شهر أكتوبر، بانها ذروة الديمقراطية والإصلاح، برغم استمرار تكديس سجونهم بالمعتقلين السياسيين. وقد أمضى الدكتور عبد الجليل السنكيس حتى الآن أكثر من 11 شهرا مضربا عن الطعام للمطالبة بحقوق متواضعة، ومع ذلك لم يشفع له جوعه او إعاقته لتحريك ضمائر حكومات الغرب التي تتذرع بالاجراءات الشكلية للخليفيين لتبرير تقاعسها وتماهيها مع الاستبداد. انه وضع سياسي بانس وموقف أخلاقي هابط ان يستمر الصمت واللامبالاة إزاء ما يعانىه المواطنون في دول مجلس التعاون خصوصا السعودية والبحرين والامارات. بل ان ان الغربيين اغمضوا عيونهم عندما قررت تركيا غلق ملف جريمة اغتيال الاعلامي السعودي جمال خاشقجي بدعوى نقل محاكمة مرتكبي الجريمة الى الرياض. لم يكن هذا الموقف متوقعا من حكومة تطرح نفسها زعيمة إقليمية بصبغة إسلامية وتحالفات مع حركات إسلامية كبيرة. انه جانب من الزمن الرديء الذي تتوالى فصوله سريعة متضمنة سياسات ومواقف وادعاءات بعيدة عن مصالح الشعوب والعدالة والحرية. لقد اثبتت

مشاريع الخليفيين التضليلية فشلها سابقا، ولن تنجح الآن. فوعي الجماهير يتعمق خصوصا مع استمرار قتل الأبرياء وسجن النشطاء واضطهاد العلماء. هذا الوعي يساهم بشكل مباشر في إفشال المشاريع الخلفية التضليلية ومنها انتخاباتهم الصورية التي فشلت في الماضي ولن تنجح في المستقبل. الشعب يصر على تحقيق تغيير سياسي جوهري، عبر عنه سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم في بيانه الأخير الذي أصدره الشهر الماضي. لقد وضع النقاط على الحروف وأهاب بالمواطنين مقاطعة تلك الانتخابات الصورية التي لن ينساق معها الا ذوو النفوس الضعيفة والانتهازيون والوصوليون والمتسلقون والهامشون. اما كبار القوم فهم اما في السجون او المنافي او ينتظرون الصعود الى مقاصل النظام للقاء ربهم شهداء وشهودا. ستفشل انتخابات الخليفيين، وسيفشل من يلتحق بها او يشارك فيها، وقد فشلت فعلا قيد بدئها، وهرع الخليفيون لإعداد الارقام والنتائج لتضليل العالم والتشويش على الحقائق، ولكن الله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون. سيصدم الشعب وينتصر الوطن ويظهر الحق ويزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا.

